

فعالية السياسة النقدية و المالية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2017)The effectiveness of monetary and fiscal policy in Algeria
(Econometric Study of the Period (1990-2017)أ.بن يشو فتحي¹¹ جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، fethibenichou1@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ القبول: 2021/03/27

تاريخ الاستلام: 2020/07/14

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية في الجزائر باستخدام تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء خلال الفترة (1990-2017). لتحقيق الهدف ، استخدمنا متغيرات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب الصافية على السلع) ، ومتغيرات السياسة النقدية (الكتلة النقدية وسعر الصرف الرسمي و معدل التضخم) والناتج المحلي الإجمالي كممثل للنمو الاقتصادي. وخلصت النتائج إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي والضرائب و معدل التضخم على النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك ، وجدنا أن هناك تأثيراً للنمو النقدي على الناتج المحلي ، لكن متغير سعر الصرف ليس له تأثير على النمو في الجزائر ، مما يعني أن السياسة المالية أكثر فعالية ولها تأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل من السياسة النقدية في الجزائر. إلا أن تأثير السياسة النقدية يظهر في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية، أما تأثير السياسة المالية فهو يتطلب مدة زمنية حتى يظهر تأثيره و كنتيجة يمكن القول ان تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية والمالية ، التكامل المشترك ، سعر الصرف ، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL : E52 , E63 , C32

Abstract

This research aims to study the relative effectiveness of monetary and fiscal policy in Algeria using the joint integration technique and the error correction model during the period (1990-2017). To achieve the goal, we used fiscal policy variables (government spending and net taxes on goods), monetary policy variables (monetary mass, official exchange rate and inflation rate) and GDP as a proxy for economic growth. The results concluded that there is a positive impact of government spending, taxes and the rate of inflation on economic growth. In addition, we found that there is an effect of monetary growth on the domestic product, but the exchange rate variable has no effect on growth in Algeria, which means that fiscal policy is more effective and has an impact on economic growth in the long term than monetary policy in Algeria. However, the effect of monetary policy appears in the short term, due to the ease of adjusting monetary policy to economic conditions. As for the effect of the fiscal policy, it requires a period of time in order to show its effect, because taking measures regarding the fiscal policy needs a long period

Key words: monetary and financial policy, common integration, exchange rate ,economic growth.

JEL classification codes: E52 ,E63,C32

المؤلف المرسل: أ.بن يشو فتحي الإيميل: fethibenichou1@gmail.com

مقدمة

يعتبر تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي المهدف الأساسي للدول النامية و المتقدمة على حد سواء ، و لتحقيق هذا المهدف تستخدم الحكومات السياسة النقدية و السياسة المالية باعتبارهما أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي . و لذلك يعد تأثير السياسات النقدية و المالية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، فلكل سياسة قناة خاصة و أدوات تعمل من خلالها على تطوير النشاط الاقتصادي و السعي نحو تحقيق الاستقرار و النمو ، الا أنه لا يزال هناك جدلا حول مدى فعالية كل سياسة و أيهما تؤثر و لها فعالية أكبر على النشاط الاقتصادي، غير أنه بين معارض و مؤيد يبقى هناك تأييد على الدور الهام الذي تقوم به السياستين كل حسب إجراءاتها و أدواتها في التأثير على الاقتصاد بكل قطاعاته .

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق استقرارها الاقتصادي، وجدت نفسها عقب فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة مضطرة إلى تغيير توجهها الاقتصادي، فبذلك انتقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى حر، ولقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل منذ الاستقلال شهد فيها عدة تقلبات و صدمات عنيفة مست جميع القطاعات الاقتصادية و من أخطرها أزمة 1986، والتي أجبرت السلطات النقدية إعادة النظر في السياسة النقدية و في إدارة أدواتها، وقد شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات هيكلية من خلال قانون 90-10 و الامر رقم 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض والذان جاء من أجل رسم سياسة نقدية صلبة ومستقرة، وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر ذات فعالية أكبر حيث تم اعتمادها كأسلوب لتنظيم تداول المعروض النقدي قصد تحقيق الإستقرار النقدي.

ومن جهة أخرى اتبعت الدولة خلال فترة السبعينات و الثمانينات سياسة مالية توسعية و ذلك بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية، و لكن، مع حدوث الأزمة النفطية المعاكسة ، تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات و دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية و ذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989 ، و قد تميزت السياسة المالية لهذه الفترة بزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع الرسم على القيمة المضافة، إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد و الشركات، و زيادة الوعاء الضريبي، و من جهة أخرى، سعت الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق العام من خلال تخفيض كتلة الرواتب و الأجور و ذلك تجنبا لارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى تخفيض حجم الطلب الكلي و السماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة و تطهير البنوك.

ابتداء من سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات إيجابية بسبب إرتفاع في الموجودات الخارجية الناتجة عن إرتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات، وهذا ما انعكس على تشكيل فوائض نقدية كبيرة في السوق النقدية حيث تميزت السياسة المالية بالحذر خلال الفترة 1999-2001. و مع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية في ظل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات، ونسبة إيجابية للنمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية و مالية توسعية تماشيا مع برامج الانعاش والدعم الاقتصادي و التي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري ، وتبعاً لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى ارساء قواعد السوق والتي تستخدم ضمن آليات كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات.

1- إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في تحليل تقلبات معدل النمو الاقتصادي الوطني وذلك على ضوء السياسات

النقدية والمالية المنتهجة من طرف الدولة، وعلى هذا الأساس نحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري ؟

2-فرضيات الدراسة: للاجابة على الاشكالية المذكورة اعلاه ننتقل من افتراض أن البرامج التنموية المطبقة في الجزائر ساهمت في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.وعلى هذا الاساس يمكن وضع الفرضيات الفرعية التالية

* السياسة النقدية أكثر فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

* السياسة المالية أكثر فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

* توجد علاقة طردية بين السياسات النقدية و المالية والنمو الاقتصادي.

3-اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر السياسة النقدية والسياسة المالية على إحدى أهم متغيرات الاقتصاد الوطني (النمو الاقتصادي) خلال الفترة (1990-2017) ، مع الإشارة إلى النتائج المتوصل إليها وبعض المقترحات التي قد تساهم في الاستخدام الأمثل للسياسة النقدية والسياسة المالية بما يتماشى مع متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي الوطني.

أولا :الإطار النظري للدراسة

إن السياسة المالية تتمثل في القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق (G) والضرائب (T) ويكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي (PIB) أو (y) لكي يكون قريبا من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي. إن مقدار الإنفاق الحكومي في الجزائر يشكل أكثر من الثلث من الإنتاج الكلي وبالمثل بالنسبة للضرائب (عصر, احمد فريد مصطفى & محمد عبد المنعم, 2000).

أما السياسة النقدية فهي السياسة التي تتبعها البنوك المركزية على مستوى العالم بغرض التحكم في كمية المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على استقرار أسعار الصرف، تماسك الأسعار أي معقوليتها والتحكم بأسعار الفائدة للتمكن من خلال ذلك السيطرة على التضخم او تجنب دخول البلاد من خلال الاقتصاد في حالة ركود او انكماش (علي, 2013).

وباستقرار الاقتصاد يمكن تحقيق أهداف اقتصادية أخرى من بينها مكافحة البطالة والمحافظة على مستوى عام مستقر للأسعار وسعر الصرف ثابت للعملة الوطنية وجعل أسعار الفائدة مطابقة مع الوضع الاقتصادي للبلاد ومن هذا المنطلق وبغرض التحكم في المعروض النقدي تطبق البنوك المركزية العديد من الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ومن بين تلك الإجراءات نجد تعديل سعر الفائدة، شراء وبيع السندات الحكومية وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية .

ويمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية و السياسة المالية (علي م.، 2010) بالاتي :

المرحلة الأولى: تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود حيث كان ينظر لها على انها عنصر محايد لا اثر له في الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي , وكان الشائع ان النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولاشيء في الاقتصاد (انفه) من النقود كما قال جون باتستساي (say) وهو احد أعمدة الفكر الكلاسيكي. ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع او خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخول .

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العالمي العظيم عام 1929 الاداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش الا ان حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في

تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها و أصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة .

المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني (مايبرد كينز) الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929 بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين ، وهكذا بدا لكينز ان السياسة المالية تأتي في الرتبة الأولى قبل السياسة النقدية وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسندة الإصدار النقدي او الدين العام وقد بين كينز نظريته على جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير ويشكل في كفاءة تلاؤم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بدل التضخم ، مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية عن علاج الاختلالات.

المرحلة الثالثة: إن التطور الاقتصادي أدى إلى معرفة أن السياسة المالية وحدها غير قادرة على حل معظم المشاكل كالتضخم لذلك رأت بعض الدول الكبرى سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ملتون فريدمان التي حركت ساحة الفكر للوراء مره أخرى إلى فكر (النظرية الكمية للنقود) والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل يساوي لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء .

المرحلة الرابعة: احترام الجدل بين كل من أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما فأصبح فريق يعتقد إن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف. فهناك عودة في التسعينات في USA على يد الرئيس الأمريكي بل كلنتون لإعادة

فكر الثلاثينيات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية , ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من اي مقدرة على التأثير على الناتج المحلي الاقتصادي فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية و أنها مكمله للسياسة المالية ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية . بينما النقديون صبا هجومهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني وكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية .

وقد أدى تعصب كلا من الفريقين السياسية إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي (والتر هيلر) الذي يرى إن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لان استخدام احدهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى فكلاهما أصل و لا تقل أهمية عن إي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها

ثانياً: الدراسات السابقة

يتضمن الإطار التطبيقي النتائج المختلفة التي توصلت لها الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وأحد مكونات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو كليهما. ويتأثر النمو الاقتصادي في أي دولة بالسياسة المالية والنقدية، ولقد تناولت العديد من الأدبيات هذا الموضوع وإن كان معظم تلك الأدبيات تناولت مؤثر واحد فقط على النمو الاقتصادي وتجاهلت العوامل الأخرى فلقد توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مختلفة ومنهم من تشابه في نفس النتائج.

تناولت دراسة (landau, 1985) علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي باستخدام المنهج التحليلي الكمي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين النمو الاقتصادي والإنفاق وطبقت الدراسة على الدول المتقدمة خلال الفترة الزمنية (1976-1952) (Baum and Gerrit B.Koester, 2011) ، وهذا عكس ما توصلت إليه دراسة (Fan & Rau, 2003) التي قامت بالبحث في علاقة النمو الاقتصادي والإنفاق باستخدام أدوات التحليل الكمي، والأسلوب القياسي، ونماذج للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي، ودراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة والناتج المحلي الإجمالي وذلك في دول العالم النامي في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية خلال الفترة الزمنية (1998-1980) (A.Chibi, M.Benbouziane , 2019) ، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة بين النمو الاقتصادي والإنفاق في آسيا وأفريقيا.

كما توصلت دراسة (صبحي، 2004) لوجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وذلك يتوقف على نسبة معينة من هذا الإنفاق، وقامت الدراسة باستخدام أدوات المنهج التحليلي النقدي والتحليل المقارن وكانت الدولة موضع الدراسة هي مصر خلال الفترة الزمنية (1974-2002) باستخدام نموذج نايت 1944 بالإضافة لاستخدام نموذج داخلي آخر متخصص لبارو عن الإنفاق الحكومي والضريبة.

كما توصلت دراسة (عادل، 2014) (Leeper , E.M., 1991) إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي وذلك في الاقتصاد المصري وهذا غير متحقق في الأجل القصير حيث العلاقة ستصبح سالبة كما توصلت لعدم وجود علاقة معنوية بين هيكل الإنفاق العام وفقاً للتقسيم الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي القائم على أساليب التحليل النقدي للأدبيات ودراسة حالة مصر خلال الفترة الزمنية من العام المالي 1981/1982 إلى العام المالي 2011/2012 ، واستخدام أدوات التحليل الكمي بتوظيف أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وقامت الدراسة باستخدام نماذج تصحيح الخطأ، واختبار جرانجر للسببية، واختبار التكامل المتناظر، واختبار سكون السلاسل الزمنية، ودراسة العلاقة بين كل متغير وهو في المستوى والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فباستخدام المنهج النظري التحليلي والتطبيقي توصلت دراسة (علي، 2015) لوجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام المحلي والنمو الاقتصادي، وتشترط لتحقيق تلك العلاقة أن يتم التعديل في هيكل الإنفاق العام المحلي بحيث يشارك كل من المستوى المحلي والقطاع الخاص في مسؤولية الإنفاق العام أي تطبيق سياسة اللامركزية المالية، وتم إجراء الدراسة على مجموعه من دول أوروبا الشرقية لاستخلاص النتائج والدروس المستفادة التي يمكن تطويعها على الحالة المصرية، وذلك باستخدام الأسلوب القياسي من خلال نموذج انحدار متعدد المعادلات يأخذ في الاعتبار العلاقات المتعددة بين المتغيرات المختلفة.

أما بالنسبة لعلاقة النمو الاقتصادي بالإيرادات العامة المتمثلة بالضرائب التي تحتل أكبر جزء من الإيرادات، توصل (Lucas, 1990) لوجود علاقة سالبة بين النمو الاقتصادي والضرائب ولكنها علاقة غير معنوية أي غير مؤثرة، وذلك باستخدام أدوات التحليل الكمي ونموذج يتناسب مع الهيكل الضريبي ودراسة تأثير المتغيرات المختلفة عليه. كما توصلت دراسة (صبحي، 2004) لوجود علاقة سالبة بين ضريبة الدخل والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام منهج التحليل المقارن والتحليل النقدي، وكذلك رأت أنه في فترة الإصلاحات الضريبية في مصر شهدت انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وهذا دليل على وجود خلل في النظام الضريبي المصري، وذلك أيضاً ما توصلت إليه دراسة (Vazquez et al, 2010) حيث توصلت إلى وجود علاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي وهي علاقة سالبة، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي وأدوات التحليل الكمي وذلك بدراسة الضريبة والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة الزمنية (1972-2005).

تناولت دراسة (وليد، 2014) (Baum and Gerrit B.Koester, 2011) أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وهي دراسة تطبيقية علي دولة الجزائر باستخدام المنهج الكمي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة والسلاسل الزمنية،

وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي، وأن هناك علاقة سببية بين M1 و M2 والناتج المحلي الإجمالي. كما تناولت دراسة (راتول وكروش، 2014) تقييم أثر السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، ومن خلال استخدام المنهج الكمي توصلت هذه الدراسة أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) لم تفلح في تحقيق مثالية متغيرات الاقتصاد الكلي باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والتضخم في حدود دنيا.

بالنسبة لدراسة (عوض وياسين، 2011) (Leith. Campbell and Simon Wren-Lewis, 2000) عن الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطور النقدي والمالي على النمو الاقتصادي في الأردن لبيانات ربع سنوية (2008-1993). في ضوء نتائج التحليل القياسي فقد توصلت الدراسة إلى ما يأتي أنه تبين من خلال اختبار العلاقة السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من المتغيرات النقدية ومعدل النمو الحقيقي للدخل الفردي، مما يعني أن التغيرات في مؤشرات التطور النقدي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وليس العكس صحيح، كما أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي الديناميكي بأن أكثر المتغيرات تأثيراً على النمو الاقتصادي كان عرض النقد بمفهومه الواسع.

تهدف دراسة (Kamaan, 2014) (Darrat, 1986) إلى معرفة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في كينيا، وتتبع أهمية الدراسة من أنها توضح كيف أن للتغيرات في السياسة النقدية أثر على إجراءات السياسات الاقتصادية مثل الإنتاج والتضخم، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الكمي لدراسة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في كينيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة النقدية للدولة يجب أن تكون فعالة، وتوصلت إلى أن النمو الاقتصادي لا يستجيب لصدمة السياسة النقدية في كينيا مشيراً إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي.

مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: تتشابه هذه الدراسة إلى حد كبير مع الدراسات السابقة من ناحية الموضوع ولكنها تختلف من جانب آخر يتعلق بالآخذ بعين الاعتبار جميع متغيرات السياسة النقدية و المالية ، أي اجتماع وتكامل كل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ويجب أن تعمل كلا من السياسة المالية والنقدية بنفس الرؤيا ونفس الهدف.

ثالثاً: فعالية السياستين المالية والنقدية في الجزائر:

لقد تباينت وجهات نظر الاقتصاديون حول الدور الذي يمكن أن تقوم به كل من السياستين المالية والنقدية في عملية التراكم ومن ثم تحقيق التنمية. وتشير كل الدلائل بان السياسة النقدية في البلدان النامية هي اقل فعالية منها في الدول المتقدمة ويرجع السبب في ذلك إلى الاختلال الحاصل في البنية الاقتصادية وكذلك علاقتها الاقتصادية الخارجية، هذا إلى جانب ما تعانيه من تبعية بمختلف أشكالها.

1- تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة :

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأوسعها استخداماً في الجزائر، فهي سياسة الدولة الخاصة بجانب الانفاق الكلي الحكومي وفرض الضرائب والمتمثلة في الميزانية العامة للدولة. الحكومة تلجأ إليها في اتخاذ القرار بشأن كيفية استعمال عوائد قطاع المحروقات، هذا بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الأخرى منها تدعيم النمو الاقتصادي، الاستجابة للنمو الحاصل في الطلب الاجتماعي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن فترة التسعينات من القرن الماضي شهدت تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري أهمها تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بعد الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي.

إن من الأهداف التي تضمنها هذا البرنامج تقليص عجز الموازنة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها الرفع من الإيرادات من جهة والتقليص من النفقات من جهة أخرى ، وهذا لفترة تمتد إلى غاية 1997 وهي إجراءات

تطبيقية لأسلوب التسوية لاستيعاب المعروف في سياسات التسوية (مسعودة، 2014). إن التوجهات المالية لصندوق النقد الدولي لهذه الفترة كانت تهدف لتحقيق ما يلي :

- خفض من مخزون الديون الداخلية الذي ارتفع بفعل التقييم الناتج عن خفض قيمة الدينار .
 - تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محفظة البنوك.
 - بعث ادخار عمومي اعتيادي في المدى المتوسط والطويل بغرض المساعدة على إحداث انبعاث اقتصادي- .
- لتحقيق هذه التوجهات عمد صندوق النقد الدولي على تقييم هذه الأهداف في شكل أسقف لا يجب تجاوزها. فمثلا نجد أن إعانات الأسعار التي كانت تستوعب حوالي 4.9% من الناتج الداخلي الخام سقت في حدود 0.8% عام 1996 ، ويتوقع أن يصل إلى 0.6% خلال السنة الأخيرة من الاتفاق للقضاء على عجز الميزانية وإيصال الفائض إلى مستوى 6.3% قبل نهاية الاتفاق . وفيما يخص الأوضاع المالية ، نلاحظ أنه وفي سنة 1997 وهي السنة التي أصدرت فيها الحكومة الجزائرية قانون المالية لدعم تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بلغت الإيرادات العامة 881 مليار دينار، أما النفقات العامة فبلغت 945 مليار دينار، و قدر العجز الإجمالي ب 60 مليار دينار. هذا وتشكل الإيرادات النفطية في تلك الفترة النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات ، حيث بلغت خلال نفس السنة 57.5% من مجموع الإيرادات . أما النفقات الجارية ، فارتفعت من 65% إلى 70.2% من عام 1996 إلى 1997 ، في حين بلغت النفقات الرأسمالية حوالي 29.2% ، أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004 فقد وضعت الحكومة الجزائرية برنامجا لإنعاش الاقتصاد بقيمة 7 مليار دولار بهدف تشجيع النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى خلق فرص للعمل . ولتحقيق هذه الأهداف تم خلق صندوق لضبط الموارد الذي قد يسمح للميزانية أن تكيف مع التغيرات التي قد تحصل في أسعار المحروقات، ومن ثم إيجاد الإطار المناسب لإدارة النفقات على المدى المتوسط يكون منفصلا عن إيرادات قطاع المحروقات. لكن الشيء الملاحظ خلال هذه الفترة هو أن الميزانيات الإضافية التي كانت تعدها الحكومة كانت تحسب على أساس سعر 19 \$ للبرميل و هذا ما جعل صندوق ضبط الموارد يستفيد من موارد إضافية . فيما يخص الأوضاع المالية لهذه الفترة فنجد أنه في سنة 2004 مثال بلغت إيرادات الميزانية 2201 مليار دينار و التي تشكل نسبة 37.1% من الناتج المحلي الخام . ويعود الارتفاع في حصيللة الإيرادات إلى الزيادة الحاصلة في إيرادات قطاع المحروقات. أما فيما يخص جانب النفقات فقدرت ب 1878 مليار دينار ، ومن ثم فإن نصيبها من الناتج المحلي الخام قد انخفض إلى 31.8% مقابل 33.1% عام 2003. كما لوحظ في هذه الفترة أيضا ارتفاع في نفقات رأس مال، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الأهمية و الوزن الذي توليه الحكومة الجزائرية لمثل هذه النفقات لأنها تمثل أداة مهمة لدفع النمو الاقتصادي و الرفع من مستويات المعيشة. (Khemici, 2012)

2- تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة :

تميزت فترة التسعينات بإصدار قانون النقد و القرض وذلك سنة 1993 ، وكان من شأن هذا القانون أنه وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد و السياسة النقدية. لقد سمح هذا القانون بمنح القطاع المصرفي استقلالية حقيقية (عدم التدخل الإداري) كما أعاد إلى البنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الاعتماد. بالإضافة إلى هذه الامتيازات وضع هذا القانون قيودا على مدى تأثير المالية العامة على النقد وذلك بعزل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية . لقد حدد قانون النقد و القرض الإطار القانوني للسياسة النقدية كما حدد الأهداف التي تضطلع بها السياسة النقدية لهذه الفترة والمتمثلة في التحرير المحلي للتضخم المكبوح بالإضافة للتعديل الاسمي لمعدلات الفائدة، وانزلاق سعر صرف الدينار إلى مستواه التوازني. كما وضع قانون النقد و القرض مجموعة من الترتيبات للتنسيق بين السياستين المالية و النقدية. ففيما يخص عمليات تمويل الخزينة وضعت الترتيبات التالية :

- إجبار الخزينة العمومية على تسديد دينها تجاه البنك المركزي في شكل أقساط على مدار 12 سنة وفقا لاتفاقية بين الخزينة و البنك المركزي.
- تقليل آثار المالية العامة على النقد خلال السنة، وذلك بتحديد حجم الائتمان الذي يقدمه البنك المركزي للخزينة العمومية إلى 10% من الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة.
- منع تراكم دين الدولة تجاه البنك المركزي ، بإرغامها على تسديد كل السلف في نهاية السنة المالية الجارية .
- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته ، والتي لا تتعدى نسبة 53% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.
- إيقاف الاكتتاب الإجباري للسندات العمومية من طرف البنوك التي تؤسس وسيلة الاحتياطي الإجباري لمراقبة سيولة البنوك من طرف البنك المركزي.

لقد تزايد الاهتمام بالسياسة النقدية في الجزائر بعد عقد اتفاق (ستاند باي) و كذلك اتفاق التمويل الموسع ،حيث كانت السياسة النقدية المقترحة موجهة نحو تطبيق تخطيطا ماليا ونقديا صارما مقابل الموارد المحصلة، بالإضافة إلى تحديد سقف للإصدار النقدي . فالتخطيط المالي في مفهوم صندوق النقد الدولي يتجه نحو الحد من التوسع في القروض الداخلية،بالإضافة إلى البحث عن رفع احتياطات الصرف لأجل دعم سعر صرف الدينار وتعديل ميزان المدفوعات الملازم للانخفاض في التوسع النقدي .
(Ehrmann M, Eliison M. Valla N, 2003)

إن أهم إجراء جاء به نظام الإصلاح تعلق بإعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب ومتطلبات السوق.وفي هذا الصدد تحصلت البنوك التجارية على مبلغ 217 مليار دينار كدعم لها في الفترة الممتدة بين 1991 و1996. كما تم وضع البنوك أمام المنافسة لتحسين خدمات القطاع المصرفي ،حيث تم السماح ابتداء من عام 1994 وفي إطار قانون النقد والقرض للشركاء الأجانب بالمساهمة في رأسمال البنوك المحلية . كما تم أيضا اعتماد عدة بنوك خاصة .

الشيء الذي لوحظ في جانب السياسة النقدية هو استمرار بنك الجزائر في إتباع سياسة نقدية صارمة، وكان هنا ابتداء من عام 2000. إن الهدف من هذه السياسة هو الرقابة على العرض النقدي و السيولة البنكية للتخفيض من المخاطر المحتملة للتضخم ، هنا مع تشجيع الاستثمار الخاص .ومن هنا نقول أن أهم تحدي بالنسبة لبنك الجزائر هو التقليل من الآثار المحتملة على المتغيرات النقدية التي قد يحدثها وجود فائض في السيولة البنكية. كما أن بنك الجزائر تدخل خلال نفس الفترة في جانب سوق التبادل من أجل الحفاظ على استقرار قيمة الدينار بعد الانخفاض الحقيقي الذي حصل في قيمته عامي 2002 و 2003 إلى أن الفجوة في قيمته في السوق الرسمي والسوق الموازي تبقى واضحة ، حيث تقارب 25% (Leith. Campbell and Simon Wren-Lewis, 2000)

ما يمكن ملاحظته طيلة الفترة 2000-2015 ، أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عرف عدة تذبذبت بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث بلغ في المتوسط حوالي 26,4% خلال فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي ليعرف بعدها انخفاضاً قدر بـ 98,1% خلال فترة برمج دعم النمو التكميلي أين سجل في المتوسط 98,2%، ثم عرف بعدها ارتفاع ضئيل أين سجل 4,3% في المتوسط تزامن وفترة البرنامج التكميلي لتوطيد النمو، ما يمكن استخلاصه من خلال هذه النسب نجد أن التأثير في النشاط الاقتصادي الوطني من خلال البرامج التنموية المتبعة تتم على المدى الطويل وأن ثير هذه البرامج على المدى القصير تكون ضئيلة مقارنة لنتائج المحصلة على المدى الطويل.

وكخلاصة لكل ما سبق ذكره نقول أنه وبالرغم من الظروف المالية الجيدة التي تميز الاقتصاد الجزائري في الفترة الراهنة بسبب النمو الملحوظ في عائدات قطاع المحروقات، يبقى جانب النفقات في ارتفاع محسوس بسبب برامج الإنعاش المتعاقبة مما قد

يجعل إمكانيات الاستثمار في تمويل هذه البرامج في المدى المتوسط صعبة إذا ما حدث أي اضطراب في أسعار النفط في السوق العالمي. لهذا فإن تبعية الميزانية العامة لقطاع المحروقات بشكل مستمر قد يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة ضعف دائم حيث تشير الإحصائيات إلى أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة 97% من عائدات الصادرات و32.8% من الناتج المحلي الخام. كما أن الجباية البترولية تشكل 69% من الإيرادات الضريبية. (Mishkin, 2001)

رابعاً- النموذج القياسي و متغيرات الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية مستقاة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الديوان الوطني للإحصائيات عن طريق استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وتحليل التباين لاختبار أثر الصدمات النقدية و المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017). اعتماداً على العديد من الدراسات السابقة و النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التفاعل بين السياستين المالية و النقدية و أثرها على النمو الاقتصادي ، تم إدخال مجموعة من المتغيرات النقدية و المالية موافقة لواقع الاقتصاد الجزائري ، ونظراً لوجود متغيرات كثيرة تؤثر على النمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة الخاصة بالسياسة النقدية و المالية و الذي تبين ارتباطها الوطيد بالنمو الاقتصادي من خلال الدراسة التحليلية ، تمثلت هذه المتغيرات فيما يلي :

* الناتج المحلي الإجمالي (PIB) : يعبر عن المتغير التابع في الدراسة ، و قد تم أخذه بالقيم الحقيقية و ليس بالقيم الاسمية . تم استخدام الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لسنة الأساس 2000 ، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقاً من موقع البنك العالمي : World Development Indicators (WDI) (<http://data.worldbank.org/>)

* الإنفاق الحكومي (G) : يعتبر الإنفاق الحكومي في الجزائر من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي ، حيث تم أخذه بالقيم الحقيقية . و هو يشمل مجموع نفقات التسيير و نفقات التجهيز، و قد تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لسنة الأساس 2000، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من الديوان الوطني للإحصائيات Rétrospective Statistique 1962-2016 على الموقع <http://www.ons.dz/> إضافة إلى وزارة المالية : المديرية العامة للميزانية .

* صافي الضرائب على السلع (T) : تمثل الضرائب الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في الجزائر و التي تساهم بشكل أساسي في التأثير على النمو الاقتصادي ، وهي تمثل الضرائب على السلع و الخدمات، و تشمل الرسم على القيمة المضافة (VAT) على الواردات، الرسم على القيمة المضافة على الأنشطة المحلية ، الرسم على القيمة المضافة على المنتجات البترولية، إضافة إلى ضرائب غير مباشرة أخرى، و تم التعبير عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لسنة 2000 ، و يتمثل مصدر المعطيات في الديوان الوطني للإحصائيات Rétrospective Statistique على الموقع إضافة إلى وزارة المالية : المديرية العامة للضرائب

* عرض النقود بمفهومه الواسع (M_2): تتكون الكتلة النقدية M_2 من التحصيلات النقدية والإيداعات البنكية وأشياء النقود وودائع لأجل (TD) (time deposits). ($M_2 = M_1 + TD$) ، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقاً من موقع البنك العالمي World Development Indicators (WDI) (<http://data.worldbank.org/>).

* معادل الفائدة الرئيسي (سعر الخصم) : هو سعر الفائدة الذي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي، وهو أيضا عمليات خصم الأوراق التجارية والمالية لدى البنك المركزي (سعر إعادة الخصم) ، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً

من الديوان الوطني للإحصائيات Rétrospective Statistique 1962-2016 على الموقع <http://www.ons.dz/>

*سعر الصرف الرسمي (EXR): يعتبر أهم قناة لإبلاغ السياسة النقدية، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على سعر صرف قيمة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي. وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي World: <http://data.worldbank.org/> (Development Indicators (WDI)).
و منه يمكن كتابة نموذج الدراسة وفقا للصيغة التالية:

$$PIB = f(G, T, M_2, EXR, INF)$$

$$GDP_t = B_0 + B_1^*G_t + B_2^*T_t + B_3^*M_{2t} + B_4^*EXR_t + B_5^*INF_t + \varepsilon_t$$

حيث $B_0, B_1^*, B_2^*, B_3^*, B_4^*, B_5^*$ هي معاملات النموذج المراد تقديرها. و ε_t هي حد الخطأ العشوائي، وهو يتضمن المتغيرات التي لم تدخل في النموذج. أو تأثير المتغيرات العشوائية فيه.

1- اختبار استقراره السلاسل الزمنية:

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك يجب إن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، حيث أن استقراره هذه السلاسل يعتبر شرطا أساسيا يجب توفره لكي يكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل. ولدراسة استقراره السلاسل الزمنية المستعملة تم استخدام اختبار ديكي و فولر الموسع ADF واختبار فيليب بيرون (Bourbonnais, 1989) بمساعدة برنامج Eviews.

الجدول رقم 1: اختبار الجذور الوحيدة

Variable	Teste : ADF		Teste : PP	
	level	1 ^{er} dif	Level	1 ^{er} diff
GDP	1,493 [0,999] (1)	-3,711* [0,008] (0)	-7,141 [1,000]	-7,238* [0,000]
G	-0,037 [0,956] (0)	-6,544* [0,000] (0)	-0,660 [0,989]	-6,664* [0,006]
T	-0,291 [0,917] (1)	-3,885* [0,004] (0)	-0,153 [0,936]	-3,778* [0,006]
M ₂	-0,291 [0,917] (1)	-3,885* [0,004] (0)	-0,153 [0,936]	-3,778* [0,006]
EXR	-1,2285 [0,226] (0)	-5,528* [0,000] (1)	-2,188 [0,213]	-6,370* [0,000]
INF	1,291 [0,977] (1)	-3,885* [0,004] (0)	-0,153 [0,936]	-3,778* [0,006]

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 6.0

القيم الحرجة لاختبار ADF: -3,59 عند (1%)، -2,93 عند (5%) و -2,60 عند (10%)
القيم الحرجة لاختبار PP: -3,59 عند (1%)، -2,93 عند (5%) و -2,60 عند (10%).
* تشير إلى رفض الفرضية العدمية.

□ القيم بين العارضتين تمثل احتمال قبول الفرضية العدمية.

() القيم بين الأقواس تمثل عدد التأخيرات المناسبة آليا وفق معيار (SIC) بحد أقصى قدره 9 فترات.

الجدول رقم (2): اختبارات السكون للجذور الوحيدة

Variable	اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع		Teste : ADF		Teste : PP		اختبار المستوى بقاطع
		اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه عام	اختبار المستوى بقاطع و اتجاه عام	اختبار المستوى بقاطع و اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه عام	
GDP	-4.12455	-4.37561	-2.01546	0.25681	-3.21451	-3.2569	-1.9256	0.00025
M ₂	-4.23568	-5.26456	0.815234	0.458624	-4.25640	-1.2569	-0.3547	0.03568
G	-3.25462	-5.89653	-0.99654	0.258761	-3.56821	-2.2563	-0.6514	1.02569
T	-3.79851	-4.26598	-0.85326	0.98563	-4.25632	-3.1254	-1.2563	0.02365
EXR	-4.08956	-5.25631	1.23563	0.025796	-3.3541	-2.4633	-0.0215	0.00231
INF	-3.15374	-5.32788	-1.78698	0.25639	-3.95645	-1.2563	-1.6235	1.00255

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 6.0 Eviews

يتضح من الجداول أعلاه أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم (t) المقدرة باستخدام ADF و PP أكبر من القيم الجدولية الحرجة مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتضمن وجود جذور وحيدة. إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات تبين أنها تصبح معنوية، أي أن جميع قيم (t) المقدرة أصغر من القيم الجدولية الحرجة، مما يعني إمكانية رفض الفرضية العدمية، وبالتالي السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

2- اختبار التكامل المشترك :

بما أن شروط اختبار التكامل المشترك محققة وذلك لأن درجات التكامل للسلاسل الزمنية من نفس الدرجة؛ أي أن المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة. إذا نستطيع تقدير علاقات المدى لطويل باستخدام أسلوب جوهانسن المتعدد المتغيرات، فهو أفضل من أسلوب الخطوتين المقترح من قبل Engle and Granger والذي يفترض أن متجه التكامل المشترك وحيد عكس أسلوب جوهانسن الذي يسمح باختبارات متعددة حول متجهات التكامل المشترك. (H, Greene William, 2000).

من خلال الجدول أدناه يتبين أن قيمة (trace statistic) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 05% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية؛ أي وجود علاقة للتكامل المتزامن. من جهة أخرى، يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو 2 عند مستوى معنوية 05%؛ وهذا يعني أن الناتج المحلي متزامن مع بقية المتغيرات؛ أي وجود توليفة خطية ساكنة النمو (ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي) ومتغير الكتلة النقدية وسعر الصرف و معدل التضخم ومعدل الفائدة كممثل للسياسة النقدية والنفقات وصافي الضرائب كممثل للسياسة المالية مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً. وطالما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي ومتغيرات السياسة النقدية والمالية، إذن لا بد من تقدير مدى واتجاهات المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي، حيث تشير القيم المقدرة لمعاملات المتغيرات التفسيرية إلى المرونات طويلة الأجل.

الجدول رقم (3): اختبار Johanson للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.760772	138.6772	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.554348	78.60296	69.81889	0.0084
At most 2	0.427065	44.65781	47.85613	0.0968
At most 3	0.232672	21.26456	29.79707	0.3413
At most 4	0.214393	10.14124	15.49471	0.2700
At most 5	0.000160	0.006706	3.841466	0.9342

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *Eviews 6.0*

ويمكن التعبير عن المتجه التكامل الأول ، والذي يمكن تقديره باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Leeper , E.M., 1991) على النحو التالي

$$GDP_t = 255.62 + 0.5242G_t + 1.6025T_t + 0.3638M_{2t} + 3.79EXR_t + 0.0122INF_t$$

(0.033) (0.01) (0.002) (0.06) (0.001)

نلاحظ أن قيمة الثابت موجبة أي أنه إذا كانت قيمة النفقات والضرائب والتضخم و سعر الصرف مساوية لصفر فإن الناتج المحلي موجب وذلك لأن الناتج المحلي يتأثر بالعديد من المتغيرات.

وإشارة معامل الإنفاق الحكومي موجبة ومعنوية؛ أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي، بمعنوية إحصائية مرتفعة عند 01%؛ أي أن مقدار الخطأ 01% ودرجة الثقة 99%، مما يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار دينار واحد يزداد الناتج المحلي بـ 0.524 دج.

أما بالنسبة لمتغير صافي الضرائب فهو معنوي إحصائياً عند مستوى 01%؛ و قد جاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية بإشارة موجبة لمعامل الضرائب، و منه إذا زاد صافي الضرائب بمقدار دينار واحد يزداد الناتج المحلي بـ 1.6025 دج . إشارة معامل الكتلة النقدية موجبة ومعنوية؛ أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي والكتلة النقدية، بمعنوية إحصائية مرتفعة عند 05%؛ أي أن مقدار الخطأ 05% ودرجة الثقة 95% ، مما يعني أنه إذا زادت الكتلة النقدية بمقدار دينار واحد يزداد الناتج المحلي بـ 0.3638 دج.

لا يؤثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05% ، ولكن هذا التأثير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 10% ، لأن القيمة الاحتمالية لمتغير سعر الصرف هي (0.06) أصغر من مستوى معنوية 10%، و هذا يعني أن سعر الصرف يؤثر على الناتج المحلي بقيمة موجبة 3.79.

توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، نلاحظ أن معلمة معدل التضخم موجبة فتدل على تأثيره الطردي على النمو الاقتصادي (0,012) ، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالباً ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة كتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالباً زيادة في الأجر ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (تعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب.

من خلال النتائج السابقة نجد أن تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أقل من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية ايجابية لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي الاقتصادي على النمو. فمعظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يقرون بتأثير زيادة ضخ الكتلة النقدية على تشجيع النشاط الاقتصادي و بالتالي على النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة و تتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي ، ولكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تسبب في ضغوط تضخمية هذه الأخيرة تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار و بالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي .

3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) والذي يستعمل كوسيلة لدراسة سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوك في الأجل الطويل، فهو يستخرج الفروقات أو الأخطاء e_t بين القيم الفعلية للمتغير التابع والقيم المقدرة في النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول الأخطاء كمتغير مستقل جديد. (Kuncoro, 2013)

يتضح من خلال الإحصائيات الظاهرة في الجدول أدناه سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام حيث تظهر إحصائية (Watson-Durbin) معنوية عند 05 %، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير المبطن لفترة واحدة كمتغير تفسيري. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو مبين في الجدول أدناه، ومنه نجد أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل شروط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Bera-Jarque)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM) حتى الدرجة الثانية، وعدم وجود اختلاف تباين حتى الدرجة الثانية باستخدام (ARCHtest)، أما إحصائية داربن واتسن فهي تقع ضمن المنطقة التي تؤكد أنه لا وجود لارتباط ذاتي وهذا ما يحدده الشكل، ومن خلال نتائج اختبار تصحيح الخطأ لأنجل غرانجر نلاحظ معنوية تصحيح الخطأ (ETC) عند مستوى الدلالة 05% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في المعادلة رقم (01)، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-141346.0) إلى أن الناتج المحلي يصحح من اختلالاته في كل فترة ماضية بنحو 13.14%؛ أي أنه عندما تنحرف قيمة توازن الناتج المحلي خلال المدى القصير في الفترة $t(1-t)$ عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 13.14% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t ، ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل ضعيفة نحو التوازن؛ بمعنى أن الناتج المحلي يستغرق فترة طويلة جدا إذا اعتمد على الإنفاق الحكومي و صافي الضرائب و معدل التضخم و سعر الصرف حتى يتم تصحيح الأخطاء في قيمته التوازنية بعد أي صدمة.

وتدل قيمة معاملات التحديد $\bar{R}^2(0.60)$ على ضعف جودة النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي، وذلك لأن الناتج المحلي في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات في أسعار النفط. و من خلال النتائج نجد أن تأثير السياسة النقدية يظهر في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية، أما تأثير السياسة المالية فهو يتطلب مدة زمنية حتى يظهر تأثيره وذلك أن اتخاذ تدابير فيما يخص السياسة المالية يحتاج إلى مدة زمنية طويلة نظرا لتعدد الإجراءات التي تحتاجه تسطير السياسة المالية.

الجدول رقم (4): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Error Correction:	D(GDP)	D(G)	D(M2)	D(T)	DEXR)	D(INF)
CointEq1	-141.2333 (0.02401) [-1.85457]	-1.374402 (0.34033) [-4.03840]	0.007108 (0.11486) [0.06188]	0.251548 (0.14097) [1.78443]	-0.015076 (0.01655) [-0.91105]	0.025938 (0.01581) [1.64054]
C	255.6369 (0.47898) [3.86917]	34.52949 (6.78967) [5.08560]	2.055266 (2.29140) [0.89695]	-0.082256 (2.81232) [-0.02925]	0.350068 (0.33012) [1.06041]	-0.406205 (0.31542) [-1.28781]
R-squared	0.729805	0.812004	0.949079	0.514413	0.549518	0.526371
Adj. R-squared	0.609712	0.721487	0.924562	0.280612	0.332619	0.298328
Sum sq. resid	16.53563	2.04E+19	3.50E+18	271.7996	0.086512	10.96258
S.E. equation	0.782580	8.69E+08	3.60E+08	3.172799	0.056605	0.637198
F-statistic	5.609843	8.970755	38.71029	2.200217	2.533520	2.308205
Log likelihood	-39.56136	-893.5168	-857.4020	-96.95209	68.12484	-31.13524
Akaike AIC	2.612749	44.26911	42.50741	5.412297	-2.640236	2.201719
Schwarz SC	3.197871	44.85423	43.09253	5.997419	-2.055114	2.786841
Meandependent	2.553659	1.84E+09	1.23E+09	0.792439	0.028049	-0.016585
S.D. dependent	1.236921	1.65E+09	1.31E+09	3.740770	0.069290	0.760689
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.05E+32				
Determinantresid covariance		1.67E+31				
Log likelihood		-1822.850				
Akaike information criterion		93.30977				
Schwarz criterion		97.07127				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *6.0 Eviews*

4-تحليل التباين:

في هذه المرحلة نستخدم تحليل التباين (Variance décomposition) فهو يقدم معلومات تتعلق بالأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تصرف الناتج المحلي .

بعد تطبيق تحليل التباين على متغيرات الدراسة (الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، صافي الضرائب، معدل التضخم، سعر الصرف و الكتلة النقدية)، بينت النتائج أن الناتج المحلي يتأثر بالسياسة المالية، حيث تبين أنه في السنة الثانية كانت التغيرات في الإنفاق الحكومي تفسر حوالي 1.77% من تنبؤ الخطأ في معدل الناتج المحلي؛ إن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية في تباينات تنبؤ خطأ النمو في الناتج المحلي، ويلاحظ أن هذه النسبة تزداد من فترة إلى أخرى حتى تصل إلى 41% في الفترة العاشرة مما يشير إلى قوة تأثير التغير في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي ليس لسنة واحدة بل لسنوات قادمة، كما تشير نتائج التحليل إلى أن الناتج المحلي يتأثر بالسياسة النقدية حيث يظهر تأثير السياسة النقدية في السنة الأولى على خلاف السياسة المالية، إذ يتضح أن التغيرات في السنة الثانية بالنسبة لعرض النقد تفسر حوالي 20% من تنبؤ الخطأ في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى أخطاء عشوائية في الكتلة النقدية. ويلاحظ أن هذه النسبة تزداد في السنوات القادمة حتى تصل إلى 32% في السنة العاشرة. مما يشر إلى أن تأثير عرض النقد في الناتج المحلي الإجمالي ليس لسنة واحدة، بل لسنوات قادمة أيضا الأمر الذي يدل على أن تأثير عرض النقد على الناتج المحلي يكون بتباطؤ زمني.

الجدول رقم (5): نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of CPI:							
Period	S.E.	GDP	G	M2	T	EXR	INF
1	1.519632	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.166674	91.02936	1.774562	20.23381	0.442420	3.610075	1.010039
3	5.064256	84.34098	0.861241	7.144163	1.101294	5.214310	1.338007
4	7.130688	79.63321	0.488339	10.19796	1.593856	6.533082	1.553548
5	9.273973	74.31910	1.281780	12.64911	1.824478	8.139511	1.786021
6	11.39439	69.07905	3.022375	14.35600	1.910671	9.667045	1.964852
7	13.43789	64.20876	5.478446	15.31985	1.906538	10.99287	2.093543
8	15.36243	59.80146	8.314602	15.71593	1.844722	12.13460	2.188685
9	17.13812	55.93565	11.24133	15.71375	1.754248	13.09798	2.257036
10	18.75434	52.61192	41.08571	32.44753	1.653153	13.89668	2.305009

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *6.0 Eviews*

نتائج الدراسة:

- ❖ هناك أثر موجب ومعنوي للإنفلاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية و بعض من الدراسات السابقة في الجزائر فالإنفاق على مختلف القطاعات يكون له أثر موجب على المدى الطويل ، وهذه النتيجة منطقية و قريبة من الواقع كون الجزائر مثلها مثل الدول النامية التي تعتمد على أداة الإنفاق في توجيه و تنشيط اقتصادها بهدف زيادة النمو الاقتصادي.
- ❖ بينت النتائج أن هناك تأثير موجب و مقبول للكتلة النقدية على نمو الناتج المحلي الإجمالي و هذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، حيث إذا أرادت أي دولة إلى تنشيط اقتصادها تلجأ إلى ضخ كتلة نقدية كبيرة كما فعلت الجزائر لتمويل برامجها التنموية ، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة السيولة في الاقتصاد.
- ❖ اعتمدت الجزائر على توظيف موارد كبيرة للحصول على معدلات نمو قليلة ، مما نستنتج بأن هناك بعض من هذه الموارد عاطلة و أن النفقات المعتمدة هي غير إنتاجية ، ويعود سبب ذلك إلى أن الجزائر تعتمد على العائدات النفطية في تمويل الاقتصاد.
- ❖ هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي ، حيث أن السياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية و في معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار حيث يوجه الحجم الأكبر من الدخل للاستهلاك الآتي ، و بالتالي انخفاض في الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي، فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها باعتماد على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية كمراعاة حجم الإنتاج الحقيقي و كذا التحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين 2% و 3% يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو من خلال تشجيع الادخار و الاستثمار.
- ❖ اتضح من خلال الدراسة التحليلية أن الجزائر من الفترة 1990-2017 تعتمد بنسبة أكبر على السياسة المالية المدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي أما السياسة النقدية فكان تأثيرها نسبي يتمحور في محاربة التضخم دون إسهام كبير في الاستثمار. ومنه على الجزائر المرح بين السياستين و إعطاء دور أكبر لسياسة النقدية.

خاتمة:

بناء على ما سبق نستنتج أن المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي تأتي أساسا من فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وحسن الانسجام في وضع الأهداف لكل سياسة منهما، وضمان تحقيق هذه الأهداف بأقل تعارض بينهما من أجل الوصول إلى النتائج المتوقعة، انطلقت الجزائر من وجهة نظر كينزية مفادها أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى تنشيط النشاط الاقتصادي، وفيما يخص مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم تظهر نتائج تطبيقه جليا على نمو إجمالي الناتج المحلي ولم يؤثر إيجابيا عليه. (قبول الفرضية الثانية و الثالثة). نظرا لقصر فترة البرنامج من جهة ومن جهة أخرى ضعف الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة.

وبالتالي أثر ذلك على نجاح هذا البرنامج، في حين تزامن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مع الأزمة المالية العالمية حيث أثر ذلك سلبا على معدل نمو الناتج المحلي، بالرغم من تكاثف جهود الدولة في تغطية الانخفاض الحاصل، أما خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو فقد عرف معدل النمو الحقيقي مستويات نمو ضئيلة كان السبب الرئيسي في ذلك تراجع نمو قطاع المحروقات، وذلك راجع إلى انخفاض الطلب العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وعلى هذا الأساس كان لزاما على الجزائر تفعيل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من أجل التأثير في مجريات النشاط الاقتصادي وإلزامية التوفيق بين كل من السياستين.

المراجع:

- أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عصر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية، الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، 2013،
- نصبة مسعودة، دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية 3 جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 33، جانفي 2014،
- صديقي مليكة، بن علي عبد الغاني، السياسات النقدية والمالية عقب الأزمة المالية العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، العدد 10، 2001.
- Bourbonnais, Régis (1989), « économétrie ». 2^e édition DUNOD.
- Darrat, AF (1986)/ « money, Inflation and cousality in the north african countries on empiricalinvestigation », journal macroeconomics.
- Chiha Khemici, La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement :cas de l'Algérie ,Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économique, N°03, 2012.
- Baum and Gerrit B. Koester. 2011."The impact of fiscal policy on economic activit y over thebusiness cycle – evidence from a threshold VAR analy sis". Deutsche Bundesbank,Discussion Paper Series 1: Economic Studies. No 03/2011.
- Ehrmann M., Ellison M., Valla N. 2003. "Regime-dependent impulse response functions in a.Markov-switching vector autoregression model." Economics Letters 78 (3):295–299.
- AbderrahimChibi, Mohamed Benbouziane· Sidi Mohamed Chekouri. Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria ·ERF 25Annual Conference. Kuwait, March 10-12, 2019.
- Kuncoro, H., &Sebayang, K. (2013). The dynamic interaction between monetary and fiscal policies in Indonesia. Romanian Journal of Fiscal Policy (RJFP), 4(1), 47-66.
- Leeper, E. M. (1991). "Equilibria under „active“ and „passive“ monetary and fiscal policies,"Journal of Monetary Economics, 27(1), 129–147.
- Leith, Campbell, and Simon Wren-Lewis (2000) 'Interactions between monetary and fiscal policy rules.' Economic Journal 110(462), C93-108.
- Greene, William .H. (2000) econometric analysis , fourth edition ,prentice hall , new jersey.
- Mishkin, Frederic S. (2001) The economics of money, banking, and financial markets, sixth edition.
- Nuru, N.Y. (2020), "Monetary and fiscal policy effects in South African economy", African Journal of Economic and Management Studies, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print.
- Tule, K. M., Onipede, F. S., &Ebuh, G. U. (2020). Monetary and Fiscal Policy Mix in a Small Open Economy: Evidence from Nigeria. Scientific African, e00346.
- TayyarBuyukbasaran&CemCebi&Erdal Yilmaz, 2019. "Interaction of Monetary and Fiscal Policies in Turkey," Working Papers 1935, Research and Monetary Policy Department, Central Bank of the Republic of Turkey.
- Arora, S. (2017). Monetary versus fiscal policy in India: an SVAR analysis. Macroeconomics and Finance in EmergingMarket Economies, 1–25.